السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

صفراوي فاطمة، طالبة دكتوراه
أ. د. التوفيق بوعشبة
جامعة المنار، تونس

الملخص:

لقدشهدت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر تطورا كبيرا خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجلات وخاصة في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب الذي تم من خلاله الاعتراف بالدور الريادي للجزائر في هذا المجال،أما في المجال الاقتصادي فمازال الجانب الطاقوي يتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية .

أما في عهد الرئيس باراك اوباما فقد تواصلت العلاقات بين البلدين بما فيها التنسيق الأمني خاصة أمام توسع و تفاقم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، أما فيما يخص المجال الطاقوي فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على مكانتها الأولى رغم الأزمة المالية التي مرت بها خلال سنة 2008وكذا المنافسة الشديدة من قبل فرنسا والصين بالإضافة إلى وجود العديد من العراقيل الداخلية والخارجية التي تواجه السياسة الخارجيةالأمريكية في تحقيق أهدافها .

مقدمة:

يعد هذا البحث محاولة لمعرفة مختلف تطورات السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها الجديدة حيال الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فبعد سيطرة العامل الاقتصادي على العلاقات الأمريكية الجزائرية طوال حقبة الحرب الباردة وما بعدها،أين كانت السياسة الخارجية الأمريكية تصاغ في إطار مجالس الشركات النفطية الأمريكية، حيث أفرزت أحداث سبتمبر معطيات ومتغيرات جديدة أدت إلى ضرورة إعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر خاصة وتجاه العالم عامة، حيث عاد خلالها العامل الأمني كخيار استراتيجي في السلوك الخارجي الأمريكي، وذلك لمواجهة ما أصبح يسمى بالإرهاب الدولي، وقد أثار هذا التحول الكثير من نقاط الغموض حول الأسباب التي أدت إلى ذلك ولمعرفة هذا الغموض وجب طرح الإشكالية التالية: ما هي أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟ وما هي العراقيل والتحديات التي تواجهها في المنطقة؟.

المبحث الأول: أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في عهدتي جورج بوش:

يتناول هذا المبحث الجانب الأمني من خلال استعراض العديد من المبادرات الأمريكية الثنائية والمتعددة الأطراف (الحوار الأطلسي الجزائري، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ...) ليعرج في الأخير للحديث عن أهم المشاريع والمبادرات الاقتصادية الأمريكية تجاه الجزائر والمنطقة العربية.

المطلب الأول: البعد السياسي في العلاقات الأمريكية – الجزائرية

فضلت الإدارة الأمريكية بقيادة جورج بوش الابن، الاستمرار في نفس السياسة التي انتهجتها إدارة بيل كلينتون، أي العمل على المحاور الهادئة (الدعوة لتحرير الاقتصاد وفتح المجال أمام التعددية السياسية ودعم المؤسسات النيابية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان ولالتزام بعدم إبداء أي رأي فيما يخص الوضع الداخلي للجزائر، وهو ما حصل فعلا في الاجتماع الذي تم بين الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز

بوتفليقة والرئيس الأمريكي جورج بوش بتاريخ 11 جويلية 2001 أين تمت مناقشة الملفات الاقتصادية بدلا من التطرق للملف الأمني الجزائري وبالرغم من أن جورج بوش من الجمهوريين إلا أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفط في الصحراء الجزائرية، وليس من طرف خبراء الأمن القومي.[1]

ومنه يمكن القول أن العلاقات الأمريكية الجزائرية عرفت في شقها السياسي تطورا كبيرا خاصة بعد توقيع اتفاق السلام بين اريتيريا واثيوبيا، ومحاولة الجزائر أحداث تقارب بين واشنطن وطهران فيما يتعلق بالملف النووي الايراني، كما نسجل أيضا الطلب الأمريكي من الجزائر في المساهمة في توقيع السلام السوداني بالنظر إلى دور الدبلوماسية الجزائرية الهام إلى جانب هذا فقد أفصحت واشنطن عن الدور الذي لعبته الجزائر في قبول ليبيا بتسوية ملف لوكربي ودفع التعويضات.

من هذا المنطلق حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز علاقاتها السياسية مع الجزائر، وذلك من خلال تكثيف الزيارات للمسئولين الأمريكيين إلى الجزائر، ومناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالتنسيق السياسي والأمني لمكافحة الإرهاب، ترقية حقوق الإنسان وكذا نشر الديمقراطية ،كما تجددت الرغبة في تعزيز التنسيق الامني والسياسي بين البلدين خاصة بعد تجديد الثقة في كل من الرئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة والأمريكي جورج بوش الابن في 2004.

المطلب الثاني: التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر

ينظر إلى أحداث 11 سبتمبر 2001على أنها العامل الا أكثر مساهمة في تسريع وتيرة التقارب بين البلدين فعلى الرغم من أن الجزائر كانت لها تحفظات، فيما يخص نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الظاهرة الإرهابية على أنها سلوك إسلامي محض، إلا أنها قبلت الالتحاق بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب تحت القيادة الأمريكية، وقامت بتقديم قائمة بمئات الإسلاميين الجزائريين المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة إلى الإدارة الأمريكية.

حيث قام الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة، سنة 2001 بزيارتين رسميتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ناقش فيهما قضايا التعاون الأمني، مكافحة الإرهاب، والتبادل في القطاعات السرية، وكان لهاتين الزيارتين نتائج سياسية مهمة بالنسبة للجزائر، كاعتبار العنف في الجزائر عملا من أعمال الإرهاب الدولي، وليس صراعا مسلحا بين السلطة والمعارضة .

وتبدو إرادة الطرفين في خلق تعاون امني في مجال مكافحة الإرهاب واضحة جدا، من خلال عدد الزيارات الرسمية بين الدولتين، والتي أخذت نسقا تصاعديا مثيرا للانتباه، هذه الزيارات بلغت 200 زيارة سنة 2003 وارتفعت إلى حوالي 300 زيارة سنة 2004 بالإضافة إلى تصريحات رئيسي الدولتين التي تصب في نفس السياق، حيث صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 22 سبتمبر 2003 قائلا"**يفهم بلدنا أحسن من أي بلد آخر، آلام الولايات المتحدة الأمريكية بعد11 سبتمبر** 2001[2].

كما صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش قائلا "**تواصل الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها على الجزائر، وعلى شراكة ذات خصوصية وذات قيمة عالية في مكافحة الإرهاب وفي هدفنا المشترك لنشر قيم الديمقراطية وازدهار ورقي المنطقة والعالم ككل.**

أما من جانب التعاون العسكري–الأمني المتعدد الأطراف - تندرج الجزائر ضمن جهتين أساسيتين هما:

أ /في الجنوب:يتمثل هذا الإطار، أساسا، في إدراج الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر ضمن "**مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**"Trans Sahara Conter Terrorisme-TSCTI [3].

ب/ في الشمال:تتأكد العلاقات العسكرية الأمريكية الجزائرية في هذا الإطار، من خلال الانضمام الرسمي للجزائر إلى الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي في مارس 2000، والذي تتفق مبادئه مع المقاربة الأمنية الجزائرية للمتوسط، والتي ترى أن مسالة الأمن الإقليمي، يجب أن تدرك من طرف الجميع على أنها وحدة غير قابلة للتقسيم وتقوم، أساسا، على أساس التشاور من اجل تقارب الشعوب.

وتأكد اتجاه التعاون الأمني في المتوسط، من خلال تصريح Robert P Wagner بقوله: **تعتبر الجزائر شريكا استثنائيا للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الدولية على الإرهاب.**

إلى جانب ذلك فقد شاركت الجزائر في العديد المؤتمرات لسياسية وكذا العمليات الأمنية والعسكرية أن جانب الحلف الأطلسي والتي تتجلى في النقاط التالية:

مشاركة الجزائر في عمليات اكتيف اند فور بعد أحداث 11 سبتمبر التي تجري في المتوسط لمراقبة التجارة البحرية وحمايتها من خطر الجماعات الإرهابية .

- مشاركة الجزائر في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطية في نوفمبر 2004 بإسطنبول.

-كما شاركت قوات من البحرية الجزائرية إلى جانب الحلف الأطلسي في تمارين بحرية مشتركة جرت في عرض السواحل الجزائرية في الفترة ما بين 6 - 9 ديسمبر 2004.

- مشاركة الجزائر في المؤتمر المنعقد حول التعاون بين الجزائر والحلف في 7- 8 نوفمبر 2005 تحت شعار من الحوار إلى الشراكة الذي كرس فكرة التعاون على أساس وحدة امن غير قابلة للتجزئة.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي الأمريكي في الجزائر:

يعالج هذا المطلب السياسة الاقتصادية الأمريكية في الجزائر من خلال فرعين، الأول يتعلق بالعلاقات الأمريكي-الجزائرية في المجال الاقتصادي أما الثاني فيتناول المبادرات الأمريكية المتعددة الأطراف في مجالها الاقتصادي

الفرع الأول: العلاقات الأمريكية- الجزائرية في المجال الاقتصادي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز علاقتها الثنائية مع الجزائر في المجال الاقتصادي، حيث عملت على توزيع وتكثيف إبرام الاتفاقيات معها، كتوقيع معاهدة التجارة والاستثمار Agreement Trade and Invertissent Framework في جويلية 2001،[4] والتي تهدف إلى تطوير قطاعات استثمارية أخرى خارج المحروقات وإنشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر في 2002 لمراقبة سير المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين إلى جانب تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي في 16 سبتمبر 2002 الذي ينشط في عدة قطاعات (الصناعة، الزراعة، البترول والتكنولوجيا المعلوماتية). بالإضافة إلى ما سبق فقد فتح النقاش حول اتفاقية الفضاء الحر في سبتمبر 2003 والمتعلقة بحركة الملاحة الجوية.

الفرع الثاني: المبادرات الأمريكية المتعددة الأطراف في المجال الاقتصادي

خلال عهد الرئيس جورج بوش الابن تم طرح العديد من المبادرات الاقتصادية المتعددة الأطراف التي تخص أكثر العالم العربي بما فيه الجزائر.

أولا: مشروع الشراكة للشرق الأوسط

تم الإعلان عن هذه المبادرة في ديسمبر 2002 لمبادرة ايزنستانت وذلك استجابة للانتشار الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتضم هذه المبادرة حوالي 14 دولة عربية موزعة على ثلاثة مكاتب جهوية مكتب تونس بالنسبة لدول المغرب العربي (الجزائر- المغرب - تونس) إلى جانب لبنان مصر (الشرق الأوسط) ابوظبي بالنسبة لمنطقة الخليج العربي[5].

1/**أهداف مبادر الشراكة للشرق الأوسط** - تسعى مبادرة الشراكة للشرق الأوسط إلى تحقيق العديد من الأهداف من بينها العمل على ترقية الفرص الاقتصادية والتربوية، وكذات قوية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون في المنطقة، بالإضافة إلى ترقية وتشجيع القطاع الخاص وتطويره والعمل على خلق منطقة للتبادل الرئيسي بين الولايات المتحدة وبلدان الشرق الأوسط .

2 /**تطبيق المبادرة:** في إطار هذه المبادرة قام وفد من مؤتمر المجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية بزيارة إلى الجزائر في سنة 2006 وذلك بهدف تقييم المشاريع التي تندرج ضمن برنامج التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر للفترة الممتدة من 2006إلى 2007.

انطلاقا من الانجازات التي تم تحقيقها في المجال التشريعي وذلك بهدف العمل على تحديث الجهاز التشريعي الجزائري[6].

- استفادة الجزائر إلى جانب العديد من الدول العربية في ديسمبر 2005 من دورتين تكوين لفائدة مسيري المؤسسات، يشرف عليها خبراء أمريكيون من جامعة كاليفورنيا.
- اختيار ستة دول من بينها الجزائر والمغرب وتونس للاستفادة من برنامج التمويل الخاص لتجسيد مبادرات الشراكة والمقدرة ب 18,5مليون دولار لتمويل الشراكة .

ثانيا : مبادرة الشرق الأوسط الكبير

تعتبر مبادرة الشرق الأوسط الكبير امتداد لكل من مبادرتي ازينستانت ومبادرة الشراكة للشرق الأوسط وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرحها انطلاقا من تقرير برنامج التنمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي 2002 2003.

1- **تطبيق المبادرة** : وضع صندوق الديمقراطية للشرق الأوسط لمساعدة المنظمات غير الحكومية والشخصيات السياسية المستقلة التيتعمل لأجل الإصلاح السياسيين والإعلاميين.
- توفير معونات اقتصادية قدرها 1 مليار مع تخصيص 29 مليون لإطلاق المبادرة .
- استفادة خمسة دول من مجموع 17 دولة معنية بالمشروع من برنامج مساعدات مالية 2.5 مليوندولار (الجزائر، تونس لبنان، اليمن، الأردن).

2. **أهداف مبادرة الشرق الأوسط الكبير**: تسعى المبادرة منذ إنشائها إلى تحقيق العديد من الأهداف منها ما تعلق بالجانب الاقتصادي والذي يتمحور حول المساعدة في تحسين الجودة وتشجيع الاستثمار وتسهيل إيجاد المؤسسات ومنها ما تعلق بالجانب السياسي الذي يدور حول ترقية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون والتعددية الإعلامية بالإضافة إلى الجانب التربوي الذي يسعى إلى تمكين الجميع من التمرس وتحسين البرامج الدراسية وتأهيل الطاقات البشرية بالإضافة إلى أهداف تتعلق بالمرأة، خاصة في السعودية والمغرب[7].

أما الأهداف غير المعلنة والتي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها فهي كالتالي:

-حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استباق الأوربيين في كسب ورقة التبادل الحر للمنطقة والعمل على توظيفها كورقة ضغط على الاتحاد وكأسلوب مقايضة محتمل لمناطق النفوذ في باقي دول العالم.
- العمل على احتواء مصادر التهديد بالمنطقة من خلال شل قدرتها على إفراز ظاهرتي العنف والإرهاب، واللتان تمثلان في نظرها تهديد للهيمنة العالمية الشاملة.
- العمل على إدماج المنطقة العربية في منظومة القيم والتصورات الأمريكية والغربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وامنيا بما يضمن انسجامها مع الرؤية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.
- ربط اقتصاديات دول المنطقة بالاقتصاد العالمي الأمريكي وذلك عن طريق إقحامها في اتفاقيات مع المؤسسات التجارية والمصرفية، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية.
- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في جعل المنطقة بحكم موقعها الاستراتيجي إحدى أهم القواعد الرئيسية لإدارة قيادتها العالمية وفرض تصور لها و مخططاتها عليها.

المبحث الثاني : اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في فترة الرئيس باراك اوباما

يعالج هذا المبحث إبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في عهدة الرئيس باراك اوباما حيث يتناول الموقف الأمريكي بدءا من الإصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر ثم الحديث عن واقع التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في الفترة الحالية خاصة أمام تزايد التهديدات في منطقة الساحل الصحراوي، ثم سرد العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

المطلب الأول: العلاقات السياسية الأمريكية – الجزائرية

يعتبر المجال السياسي أساس أي تقارب بين الدول، كون الإرادة السياسية الحقيقية هي الأرضية لكل اتفاق في أي مجال، وهي القاعدة التي حكمت العلاقات الثنائية الأمريكية – الجزائرية في فترة الرئيس الأمريكي باراك اوباما، من حيث الإدارة الأمريكية بالإصلاحات السياسية الواسعة التي باشرتها الجزائر سلميا حيث كانت أول من أشار بالجهود المتواصلة التي يبذلها البلد من اجل ضمان تكريس أفضل للديمقراطية،

وتجسيد ذلك في تصريح الرئيس باراك اوباما فور الإعلان عن رفع حالة الطوارئ في فيفري قائلا:" **إن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لمواصلة التعاون مع الحكومة الجزائرية التي تعمل** على **الاستجابة لحاجيات كافة الجزائريين**"، حيث سجل الكونغرس آنذاك الفرق بين طبيعة الحركات الاحتجاجية التي عرفت ثورات شعبية تكريسا لمقاطعة كاملة مع الأنظمة الحاكمة كما ورد على الإصلاحات التي أعلنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه الذي ألقاه في 15 ابريل 2011 وصفته كاتبة الدولة الأمريكية هذا المسعى "**بتقدم كبير وواسع النطاق**"[8].

كما رحبت الإدارة الأمريكية بالانتخابات البرلمانية التي جرت في الجزائر في ماي 2012 ووصفتها بالخطوة الصائبة نحو الإصلاحات الديمقراطية أبدت نيتها في التعاون مع البرلمان الجزائري بتشكيلته الحالية ومواصلة تعزيز علاقاتها مع الجزائر حكومة وشعبا.

المطلب الثاني: العلاقات الأمنية الأمريكية- الجزائرية.

شهد التنسيق الأمني والاستخباراتي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تطورا كبيرا في عهد الرئيس باراك اوباما حيث أعرب هذا الأخير من خلال مستشاره بالبيت الأبيض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن استعداده لبناء علاقات قوية بين البلدين وكذا امتنانه لجهود الجزائر في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب كما اعتبر الجزائر شريكا هاما بمنطقة شمال إفريقيا بالإضافة إلى ذلك فقد شاركت الولايات المتحدة في الندوة التي احتضنتها الجزائر حول مكافحة الإرهاب في سبتمبر 2010، والتي تبعتها محادثات متعددة الأطراف جمعت بواشنطن ممثلي البلدان الأربعة (الجزائر، موريتانيا، النيجر، مالي)ومسئولين من البيت الأبيض وكاتبة الدولة للخارجية والبنتاغورت، حيث شكل هذا اللقاء قفزة نوعية جديدة في وضع الشراكة التي حددت بالجزائر.

وامتد التوافق المشترك بين البلدين إلى الأزمة التي ووقعت في مالي، وخاصة فيما يتعلق بالحل السياسي المبني على العودة إلى النظام الدستوري الذي تم إجهاضه بإعلان فرنسا تدخلها العسكري في المنطقة[9].

أولا: الجزائر و قاعدة افر يكوم

مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الأراضي الجزائرية لمنطقة إستراتيجيةلتأسيس قاعدة افر يكوم، وإدارة عملياتها العسكرية ضد التنظيم المسلح في المنطقة المغاربية والصحراوية، ولهذا لا تزال تعمل على إقناع الجزائر والدول الإفريقية بأهداف هذه القاعدة، التي لا ترمي حسبها إلى ممارسة أي دور قيادي في القارة الإفريقية بقدر ما ستوجه جهودها لدعم الزعامات الإفريقية.

لهذا حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التدخل العسكري المباشر في المنطقة واكتفت بالعمل مع حكام الدول الإفريقية على وضع مقاربة مشتركة لمواجهة ما يعرف بالتنظيم الإرهابي في منطقة المغرب الإسلامي.

ثانيا : موقع الجزائر في الحوار الأطلسي

في إطار تقوية وتعزيز العلاقات الجزائرية– الأطلسية، شهدت العاصمة الجزائرية العديد من الزيارات لقادات عسكرية من الحلف الأطلسي حيث جاءت زيارة رئيس اللجنة العسكرية لمنطقة الحلف الأطلسي الأميرال جيا مبادلو في 2010، ثم زيارة الأمين العام المساعد لمنظمة الحلف الأطلسي المكلف بالشؤون السياسية والآمن روبرت غلمان سنة 2011 والذي أكد على التعاون الجيد بين البلدين،بالإضافة إلى هذه الزيارات وغيرها شهد ميناء الجزائر العديد من السفن العسكرية لمكافحة الإرهاب وذلك من اجل إجراء تمرين ومناورات في المياه الإقليمية الجزائرية[10].

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الجزائرية

يعالج هذا المطلب الإطار الثنائي للعلاقات الأمريكية الجزائرية في المجال الاقتصادي بالتطرق إلى أهم الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين البلدين، وكذا المبادرات المتعددة الأطراف في مجالها الاقتصادي.

الفرع الأول: الإطار الثنائي للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز العلاقات الثنائية في المجال الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات حيث عملت على تتويج وتكثيف إبرام الاتفاقيات معها، حيث

تم التوقيع على اتفاقية في المجال الصحي وإنتاج الأدوية في 2011 والتي تتضمن انجاز قطب امتياز إقليم في هذا المجال.

أما في تسيير الموارد المائية فقد أبدت الجزائر رغبتها في الاستفادة من الخبرة الأمريكية في هذا المجال، بالإضافة إلى العديد من المشاريع التي تهدف إلى توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

الفرع الثاني: الإطار الجماعي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق مبادرة جديدة تحت شعار(**شراكة شمال إفريقيا من اجل الفرص الاقتصادية**)، والتي تشمل كل من الجزائر، تونس، المغرب وذلك في إطار إعادة تفعيل التعاون الاقتصادي بينها و بين البلدان المغاربية وإعادة توجيه الشركات الأمريكية إلى الأسواق المغاربية[11].

أولا : أهداف المبادرةتسعى هذه المبادرة إلى تعميق الروابط بين القطاع الخاص الأمريكي وجميع الجاليات المسلمة في العالم، بالإضافة إلى مساعدة المقاولين الشباب منهم على أن يصبحوا رجال أعمال، وتشجيع رجال الأعمال والمنظمات العالمية والتجارية، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة وتطوير المؤسسات الكبرى ودعم العلوم.

ثانيا: مضمون المبادرة: تتضمن المبادرة برامج أولى مدته سبعة سنوات، خصصت له مبلغ 2. 5 مليون دولار تعمل الإدارة الأمريكية خلالها بشكل دائم مع حكومات الدول المعنية من اجل تنسيق البرامج وتطويرها.

وتسعى المبادرة الأمريكية إلى خلق أقطاب امتياز مع لإنشاء مؤسسات جديدة، كما يتم عقد ندوة سنوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الثلاثة المغاربية حول المقاولة، بالإضافة إلى عقد العديد من الندوات لإنشاء العديد من اللجان والمكاتب.

المبحث الثالث: العراقيل والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في الجزائر

يعالج هذا المبحث العراقيل والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في الجزائر والتي تشمل العراقيل الداخلية المرتبطة بالجانب الأمني والاقتصادي والسياسي بالإضافة إلى التحديات الخارجية التي تواجه التقارب الأمريكي الجزائري.

المطلب الأول: العراقيل في المجال الأمني والعسكري

أولا : رفض التدخل العسكري الأجنبي: تعمل الجزائر جاهدة مع دول الساحل الإفريقي على مكافحة جميع التهديدات(الإرهاب، الجريمة المنظمة)، لتحقيق الاستقرار في المنطقة ومنع التدخل الأجنبي، وهو الأمر الذي سيفقد الولايات المتحدة الأمريكية مبررها للتواجد هناك من اجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

أما فيما يتعلق بالجهود العسكرية فقد تم إقرار خطة أمنية لمواجهة هذا الاضطراب الأمني والتي تضمنت العناصر التالية:

-اتخاذ إجراءات امن مشددة على الحدود المشتركة لإقليم ازواد لكل من الجزائر وموريتانيا والنيجر وذلك لمنع تسلل مسلحي الجماعات السلفية الجهادية الإرهابية ووصول الأسلحة إلى الإقليم، ولكن تلك الإجراءات لم تكن بالقدر الكافي ذلك ما حدث في عين اميناس من خلال تسلل الإرهابيين إلى مصنع الغاز بتغنتورين ومحاولة تفجيره.

- تخصيص وتجهيز قوات عسكرية قوامها أربعون ألف مقاتل لإحكام الحصار حول المنطقة.

- وضع قوة عسكرية جزائرية قوامها خمس وعشرون ألف جندي ودركي في أقصى جنوب ولاياتي ادرار وتمنراست على الحدود مع مالي النيجر وهو ما موريتانيا عشرون ألف مقاتل.

ثانيا : الجزائر و المناورات الإسرائيلية في المتوسط: قد أبلغت الجزائر قيادة الحلف الأطلسي بإيقاف التعاون معه، إذا قامت دورياته في غرب حوض المتوسط بإيقاف السفن التجارية الجزائرية وإخضاعها للتفتيش خاصة وأن إسرائيل قامت بإيقاف السفينة الجزائرية المتوجهة إلى سوريا وأخضعتها للتفتيش، سوف يتمإيقاف التعاون الأمني بصفة كلية وهو الأمر الذي لا ترحب به الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأنها تراهن على الدور الجزائري الفعال في مكافحة الإرهاب في المتوسط والساحل الإفريقي[12].

الفرع الثاني: العراقيل في المجال الاقتصادي والإداري

أولا: إصلاحات اقتصادية بطيئة وقطاع خاص عاجز: رغم سياسة الانفتاح التي انساقت إليها الجزائر والدول المغاربية لمواكبة الاقتصاد العالمي، وتطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن وتيرة عملية التحرر الاقتصادي والخصخصة الرأسمالية تظل بطيئة ومحدودة.

ثانيا: البيروقراطية الجزائرية تهك الاستثمار الأجنبي: رغم التنوع الجغرافي الهائل للجزائر الذي يفتح المجال للاستثمار في العديد من المجالات، إلا انه غير كاف من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية حيث تلعب العوامل السياسية والمؤسساتية دورا كبيرا في هذا المجال، خاصة المحروقات.

ثالثا: دم استقرار التشريعات والقوانين: يعد عدم الاستقرار التشريعات والقوانين الجزائرية وعدم وضوحها من العوامل المعرقلة للتواجد الاقتصادي الأمريكي في الجزائر.

رابعا: دور الإعلام والثقافة: إن الثقافة تؤثر في تشكيل العملية الاستهلاكية للمجتمعات، حيث تلعب دورا بارزا في التقارب والتباعد التجاري، إلى جانب العامل النفسي لدى الرأي العام المغاربي.

خامسا: بعد المسافات بين البلدين: تشكل بعد المسافات عائقا في التواصل التجاري، خاصة وان كلفة النقل باهظة، وهو ما يؤدي إلى تقليص فرص المنافسة.

الفرع الثالث: العراقيل السياسية

أولا: الديمقراطية: تواجه تحديات مهمة في تحديث نظامها السياسي، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجسيد الديمقراطية في المجتمع الجزائري وذلك من خلال.

- تسجيل العديد من التجاوزات مثل استغلال الإدارة ومؤسسات الدولة لصالح مرشحي الأحزاب، وكذا غيابا ونقص الأمن في بعض المناسبات الانتخابية[13].

ثانيا: حقوق الإنسان- عرفت الجزائر تحسنا كبير في مجال حقوق الإنسان من خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب تراجع مستوى العنف ودعوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المنظمات غير الحكومية لزيارة الجزائر.

ثالثا : فشل تجربة الاتحاد المغاربي - تفضل الولايات المتحدة الأمريكية النمط الجماعي على النمط الإقليمي في التعامل مع البلدان المغاربية، غير أن الاتحاد المغاربي ما زال متعثر لحد الآن، وهو ما يؤدي إلى عرقلة تطور العلاقات الأمريكية مع هذه الدول، وترجع أسباب تعثر التجربة التكاملية المغاربية حسب الباحث محمد العربي ألمساري إلى العديد من الأسباب منها :

- **حقيقة اللاثقة** التي تجعل كل قطر يرى إن ما هو نافع لجاره غير مفيد له.
- **مسالة اللاتواصل** التي تفرضه ظواهر غلق الحدود والخلافات الشكلية، وتراجع التعاون الاقتصادي[14].

المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجهها السياسة الخارجية الأمريكية في الجزائر

يتمحور هذا المطلب حول تحدي المنافسة الدولية من جانب الاتحاد الأوربي بزعامة فرنسا و الصين باعتبارها احد التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة .

الفرع الأول: تحدي المنافسة الفرنسية – الأوربية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر

أولا: العلاقات الفرنسية – الجزائرية

يرجع ترسخ النفوذ الفرنسي في الجزائر إلى ثلاثة عوامل هيكلية والتي تعمل على إضعاف سعي الولايات المتحدة لإسقاط تأثير فرنسا في الجزائر وهي:

- الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر والتي ترجع إلى القرن التاسع عشر.
- النخب السياسية والاقتصادية الماسكة بزعامة السلطة في المغرب العربي.
- تركز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية، مثل اللغة الفرنسية مازالت مهمة في التعليم والإدارة وسائر وسائل الإنتاج[15].

إلا أن العلاقات الجزائرية الفرنسية على الصعيد السياسي شهدت توترا كبيرا على خلفية رفض فرنسا الاعتراف بجرائمها وغيرها، إلا أن هذا التوتر لم يتطور إلى درجة القطيعة

الدبلوماسية، لهذا عملت فرنسا على إرساء دعائم الاستقرار في علاقاتها مع الجزائر.

1- **العلاقات الاقتصادية الفرنسية – الجزائرية:** حرصت فرنسا على تفعيل علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الجزائر منذ حصول هذه الأخيرة على الاستقلال، والتي تسعى للحفاظ عليها رغم المنافسة الشديدة من أمريكا وايطاليا، لذلك عملت فرنسا على استمالة الجزائر أليها عن طريق المساعدات المالية [16]. وضمن إطار هذه الإستراتيجية التي عملت بها فرنسا والرامية إلى تفويض منطقة نفوذها بأبعاد الطرف الأمريكي عن الجزائر، شجعت الاستمارات في جميع القطاعات، خاصة في قطاع المحروقات، فبدأت العلاقات الفرنسية الجزائرية تعرف انتعاشا ملحوظا خاصة بعد الاتفاق على العديد من المشاريع استمارات شركة الارقاج، شركة (بروتان الدولية)إلى غير ذلك من المشاريع.

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري بينا البلدين، فقد حافظت فرنسا على مكانتها الأولى في قائمة ممولي الجزائر بقيمة 7,02 مليار دولار سنة 2011 ، تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة السادسة بقيمة 2,13 مليار دولار، أما فيما يخص الواردات الفرنسية من الجزائر فقد احتلت فرنسا المرتبة الرابعة بقيمة 6,616 مليار دولار بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بقيمة 15,248 مليار دولار فيما كانت لإيطاليا المرتبة الثانية بقيمة 9,886 مليار دولار، وأسيا في المرتبة الثالثة بقيمة 7.185 مليار دولار [17].

2- **العلاقات الثقافية الفرنسية – الجزائرية**

لقد عملت الجزائر على تكريس وجودها الثقافي في الجزائر وذلك من خلال الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدة الاستقلال والنصوص المرافقة لها، وذلك من خلال تأسيسها للمدرسة الفرانكفونية عام 1970 التي لم تنظم إليها الجزائر.

ومن اجل تكريس التعاون في المجال الثقافي بين البلدين، تم توقيع العديد من الاتفاقيات لإنشاء مدرسة عليا للأعمال جزائرية، إلى غيرها من الاتفاقيات المبرمة بين البلدين.

ثانيا: العلاقات الأوربية - الجزائرية - تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي بعد كل من تونس والمغرب، وقد تم التوقيع رسميا على هذه الاتفاقية في 22 ابريل 2002 فيما دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

1- **أهداف اتفاق الشراكة الاورو – جزائرية** -

توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف وتنمية المبادلات وضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية والاجتماعية بين الأطراف وتشجيع المبادلات البشرية وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية [18]. بالإضافة إلى تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمالية.

2. **مضمون اتفاقية الشراكة الاورو – جزائرية**

تضمنت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية، كما تضمنت أيضا ملفين جديدين وهما ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وملف مكافحة الإرهاب وتوابعه فعلى الصعيد الاقتصادي تهدف هذه الاتفاقية إلى العمل على تحضير الجزائر من الناحية الاقتصادية والسياسية والمالية كمرحلة أولى لإقامة منطقة تبادل حربين الطرفين ثم إدماجها في الاقتصاد العالمي كمرحلة ثانية ويتم ذلك عن طريق:

-التفكيك الجمركي وإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على مدى 12 سنة.

- العمل على تأهيل النسيج الصناعي وتدعيم العلاقة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

- تشجيع فرص الاستثمار الأوربي في الجزائر ودعم جهود الجزائر لتحقيق تنمية خارج المحروقات.

- تسعى إلى تكريس الحوار بين الثقافات والمبادلات الإنسانية العلمية والتكنولوجية.

-تدعيم الحوار وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح الديني والثقافي.

- وفيما يخص الجوانب الجديدة التي شملتها الاتفاقية فيمكن إجمالها في أربعة مجالات :التعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة الإرهاب والرشوة، دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون والعدالة وترسيخ دولة القانون، محاربة الجريمة المنظمة

ومكافحة تبييض الأموال والمخدرات وقضايا الهجرة وتنقل الأشخاص والتأشيرة .

- أما المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوربي فقد حرص الاتحاد على الحفاظ على مكانه كأحد أهم الشركاء في الجزائر[19].

الفرع الثاني: المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر

بعدما كانت منطقة المغرب العربي عامة والجزائر خاصة ساحة صراع ومنافسة على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، دخل لاعب جديد على خط المنافسة وهو الصين الذي أصبح احد عمالقة العالم[20]، ويعود الدخول القوي للصين للمنطقة المغاربية والجزائر على وجه الخصوص لسببين هما:

1- اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية وسعيها لتوسيع نفوذها.

2-من جهة أخرى إن اقتصاد الصين يعرف نموا سريعا يقارب 10 % خاصة وانه يتكئ على حاجة كبيرة للطاقة والتي يتوقع أن تزداد وارداتها إلى 60 % في عام 2020.

3- **الخلفية التاريخية للعلاقات الصينية الجزائرية**- ترجع العلاقات الصينية الجزائرية إلى فترة حرب التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الصين من الأوائل المؤديين لهذا الكفاح، كما أنها كانت أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة بعد تأسيسها عام 1958.

لقد شكل العامل التاريخي والسياسي خلفية مرجعية لتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الصين والجزائر وذلك ما أكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 1999 إن الرئيس الصيني رد على رسالة تهنئة من هذا الأخير بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية **"أاكد لكم إرادتي في السعي معكم في ترقية الصداقة الجزائرية الصينية والعمل على تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين"** [21].

كما أعطى العامل السياسي الايجابي دعما قويا لعلاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين من خلال التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال المقاولة 1980 بناء الطرق العامة والمباني، السكك الحديدية إلى جانب ذلك يحظى المجال الطاقوي في الجزائر باهتمام العديد من الشركات الصينية.

خاتمة

كان لتبعات إحداث الحادي عشر من سبتمبر ازدياد الاهتمام الأمريكي بالجزائر نظرا لامتلاكها الخبرة الواسعة في مكافحة الإرهاب في ظل تزايد التهديدات الإرهابية وهو الأمر الذي احدث تقاربا امنيا – عسكريا غير مسبوق بين البلدين تم فيه إدراج الجزائر فيه إدراج الجزائر في كل الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية سواء ما تعلق باستراتيجيات الشرق الأوسط أوسطية والمتوسطية والإفريقية وتجلى ذلك بوضوح في مشاركة الجزائر في إطار الحلف الأطلسي أوفي إطار مكافحة الإرهاب عبر الصحراء. أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فلا تزال مسالة تامين مصادر الطاقة إحدى الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد إحداث 11 سبتمبر 2001 اين اشتد التنافس الدولي حول المنطقة ولذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميق علاقاتها مع الجزائر في هذا المجال وذلك عن طريق زيادة الواردات وتعزيز تواجد الشركات النفطية الأمريكية في المنطقة والتي تعترضها جملة من العراقيل والتحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية وأخرى إقليمية متعلقة بتوقف مسار الاتحاد المغاربي بالإضافة إلى المنافسة الخارجية كالاتحاد الأوروبي والصين. وهذا ما يجعل الجزائر أمام رهان مستقبلي خطير وهو تعرضها للرقابة المباشرة من طرف هذه الدول.

صفراوي فاطيمة.

التوفيق بوعشبة.

قائمة الهوامش والمراجع:

)- عبد الرحمان شريف، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصاد 1 !الأمني، متوفر على الموقع الالكتروني

http://www.islamonline.net/arabic/politics/10/2oo1/article/1 1.5 Htm/12/11/2013

2)- إسماعيل بوالروايح، الإبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العرب،(الجزائر،المغرب، تونس)2001 - 2008، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010)، ص110

3)-إسماعيل بوالروايح، مرجع سابق، ص 111.
4)- إبراهيم تيقمونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2005)، ص 143
5)-إبراهيم نقمونيين، مرجع نفسه، ص 118- 121
6)- أعمر بوزيد، البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار التكامل، (رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، جامع الجزائر، 2008)، ص. 183.
7)- عبد القادر رزيقا لخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، بدون طبعة، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005)، . 58 .
8)- انظر المقال: مسؤول أمريكي: الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها الرئيس الجزائري خطوة مهمة للأمام، 16، 04، 2011، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.arabic.people.com.cH/31660/6379205.htm/16/04/2012
9)-ح سليمان، السفيرة الأمريكية في باماكو تلتقي مع الطرف الجزائري في معالجة أزمة مالي، 13 جوان، 2012 متوفر على الموقع الالكتروني :
http://www.djzairess.Com /alfadjr/142182 /11/ 12/ 2012
10)- عاطف قدارة، فتور في علاقات الجزائر بحلف الشمال الأطلسي منذ الثورة الليبية، جريدة الخبر، 06 جويلية 2012.
11)- سهيل ب، الجزائر تعد العنصر الأساسي لمبادر الشراكة شمال افريقية، جريدة الخبر،(06 جوان 2012).
12)- عبد الحفيظ سجال، الحلف الأطلسي يسعى إلى تعاون عسكري مميز مع الجزائر، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://WWW.DJAZAIRESS.COM/ELFAGER/58040/11/12/2012
13)- أمينة رباحي، التعاون والتنافس في العلاقات الاورو- أمريكية، (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2007)، صص446 -447
14)- امينة رباحي، مرجع سابق، ص32
15)- عصام بن الشيخ، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد اوباما تجاه المغرب العربي، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://WWW.IMOSTAKBALIAT.BLOGROT.COM/16/11/012
16)- عبد الاله بلقزيز، الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق الأمني، القاهرة: مجلة المستقبل، العدد 259، (2000)، ص4.
17)- حشود نور الدين، نور الدين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2002، (رسالة ماجيستير، في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2002)، ص ص 80 - 82
18)- انظر الملحق: الجدول رقم 1: ترتيب العشرة الأوائل ميموني الجزائر لعام 2011
19)- هشام صاغور، الاتحاد الأوروبي في الجزائر، بدون طبعة، (القاهرة: دار الكتب الحديثة، 2010)، 206
20)- سامية بهيج، سفيرة الاتحاد الأوروبي تكشف عن مشروع لتطوير التجارة مع الجزائر، 13، 05، 2009، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://WWW.DJAZAIRESS.COM/ELHIWAR/12/06/2012
21)- رشيد خشانة، الصين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا في المغرب العربي، متوفي على الموقع الالكتروني:
http://WEB.ALQUIDS.COM/MODE/16660/01/02/2013.
22)- هل يشكل المرجع الصيني في إفريقيا تهديد لمصالح واشنطن، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://WWW.SITONLINE.ORG/ALABWAB/DERASAT(0)/302/HTM/02/03/2013.